سلسلة الأنوار
Collection Lumières
ISSN (2716-7852) ر د م ك
المؤتمر الدولي حول: خطاب النسوية والثقافة العربية الإسلامية المعاصرة (مارس 2014)

الخطاب النسوي الفلسطيني بعد أوسلو

دنيا الأمل إسماعيل
جامعة فلسطين (فلسطين)
donia_elamal2002@yahoo.com

مقدمة:

مما لاشك فيه أنه يوجد العديد من المحطات التاريخية المهمة، التي تركت آثارها العميقة والمركبة على مجالات الحياة الفلسطينية بشكلٍ عام، سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية والتي لعبت دوراً رئيساً في بلورة الخطاب النسوي الفلسطيني وصياغة ملامحه التي تطورت تدريجياً مع تطور الحركة النسوية الفلسطينية التي مرت هي الأخرى بمراحل عدة، تميزت كل مرحلة عن نظيرتها بملامح وخصائص رحددّت تفاصيلها، الأحداث المتعاقبة في إطار المشهد التاريخي الفلسطيني والذي كانت الحركة النسوية جزءا لا يتجزأ منه. وعليه، فإن التعرف على جوهر الخطاب النسوي الفلسطيني وماهية ملامح بنية هذا الخطاب، يتطلب منا تتبع المسار التاريخي الذي مرت به الحركة النسوية الفلسطينية والوقوف عند أبرز المحطات التي ساهمت في صياغة خطاب نسوي فلسطيني، يختلف تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي نشأت في ظلها الحركة النسوية الفلسطينية والتي ارتبطت منذ ولادتها بالحركة الوطنية الفلسطينية في نضالها ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وقد مرت الحركة النسوية الفلسطينية بخمسة مراحل أساسية، كانت على النحو التالي:

أولا: الانتداب البريطاني

منذ بداية القرن العشرين والمرأة الفلسطينية تشارك في معركة الاستقلال الاجتماعي والسياسي عبر تشكيلات مختلفة، بدأتها بالجمعيات الخيرية التي شكلت النواة الأولى لانطلاقة المرأة الفلسطينية نحو الاندماج في قضايا مجتمعها .. الحياتية .. لتتبلور فيما بعد ونتيجة للظروف السياسية التي مرت بها فلسطين إلى بؤر سياسية، عبرت عن نفسها في شكل اعتصامات ومظاهرات وعرائض احتجاج، وتذكر

المصادر في هذا السياق أن أول نشاط سياسي نسائي ملحوظ كان في العفولة عام 1893، حيث خرجت النساء الفلسطينيات في مظاهرة احتجاجاً على إنشاء أول مستوطنة يهودية في ذلك الوقت[1]، وفي معركة البراق عام 1929، التي شكلت نقطة تحول مهمة في حياة المرأة الفلسطينية، إذ وقعت تسع نساء قتلى برصاص الجيش البريطاني، مما دعاها إلى تصعيد نضالها لتغيير الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي أحاطت بها خاصة بعد أن وجدت نفسها أمام المسؤولية الملقاة على عاتقها بعد عمليات الإعدام والاعتقال والمطاردة والسجن وهدم البيوت، التي قامت بها سلطات الانتداب البريطاني، فنظمت جهودها وجندت كل الإمكانات المتوفرة لديها لمواجهة الظروف المستجدة، فعقدت أول مؤتمر نسائي فلسطيني، في مدينة القدس عام 1929، وانبثقت عنه اللجنة التنفيذية لجمعية السيدات العربيات، ثم أنشئ في العام نفسه الاتحاد النسائي العربي في القدس وآخر في نابلس، حيث قاما إضافة إلى اللجنة التنفيذية لجمعية السيدات العربيات بأدوار متعددة اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً ووطنياً، متمثلة في المظاهرات، وتقديم الاحتجاجات إلى المندوب السامي البريطاني، وإرسال الرسائل إلى الملوك والحكام العرب[2]

ثانيا: النكبة

لقد شكلت نكبة عام 1948 وزرع الكيان الصهيوني على أرض فلسطين الذي شرد أكثر من 700 ألف مواطن من شعبنا عن ديارهم وأراضيهم في تلك الفترة[3] نقطة تحول أساسية في تاريخ الحركة النسوية الفلسطينية. فقد تم اقتلاع النساء الريفيات من أراضيهن وأصبحن لاجئات بين ليلة وضحاها وكان عليهن بعد أن فقدن بيوتهن وممتلكاتهن وتجرعن المعاناة النفسية بالدمار لفقدان وطنهن وممتلكاتهن، أن عمدت نساء المخيم لتكريس حياتهن لإنقاذ حياة أسرهن[4]. وعليه فقد فرضت الظروف "الجديدة"، على المهجرات من النساء بصورة خاصة، ممارسة عدد من الأدوار الحيوية التي لم تعهدها الثقافة الذكورية التقليدية السائدة في القرى والمناطق الفقيرة من المدن[5].

---

[1] : انظر/ي دنيا الأمل إسماعيل، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون، مجلة رؤية، العدد الرابع ، غزة، 2003،

[2] : انظر/ي ليما شفيق، (حول نضال المرأة في المناطق المحتلة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي)، مجلة المرأة العربية / العدد (2) سنة 1985 ص 114.

[3] : انظر/ي: بتييت 1986؛ هولت 1996

[4] : انظر/ي: جلوك 1994؛ هولت 1996

[5] :انظر/ي المصدر السابق

وخلال الفترة التي أعقبت عام النكبة 1948 وحتى وقوع النكسة عام 1967، نشطت المؤسسات النسائية الخيرية كدور الأيتام ومراكز المسنين وغيرها في إغاثة الأسر المنكوبة، وإعداد المرأة وتأهيلها مهنياً، لتتوج نضالات المرأة في هذه الفترة بتأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965 الذي شكل مظلة موحدة لتعبئة النساء الفلسطينيات وتنظيمهن لدعم ومساندة القضية الوطنية، والنهوض بمستوى المرأة الاجتماعي والاقتصادي والصحي والثقافي والقانوني[6]، وليكون تنظيماً شعبياً نسائياً يضطلع بدوره الاجتماعي والسياسي بين صفوف النساء في المناطق المحتلة وهذا يدلنا على أن الوعي السياسي النسائي نشأ في أحضان حركة النضال الفلسطيني، ونما من خلال مؤسسات مجتمعية أصلاً[7].

فيما وفر إنشاء م. ت. ف عام 1964، بديلاً سياسياً شكل مرجعية للحركة الوطنية الفلسطينية التي نمت في أحضانها الحركة النسوية مما جعلها تتقابل مع استراتيجية (م. ت. ف) الهادفة إلى تسييس الجماهير وزجها في النضال الوطني. وبقيام منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964، أعيد تشكيل الحركة النسوية الفلسطينية رسميا، وأصبحت جزءا رئيسيا من الجسم الوطني الأوسع. هذا التحول الجوهري كان مصحوبا بمحاولات الحركة لتحويل نفسها إلى منظمة ذات قاعدة جماهيرية، يمكن لها أن تمثل الجسم النسوي الفلسطيني[8] .

مما تقدم، يمكننا القول أن الفترة الممتدة ما بين (1948-1967)، لم تشهد قيام حركة نسائية حقيقية ذات طابع وطني اجتماعي جماهيري في أوساط النساء الفلسطينيات، رغم وجود عدد من النشاطات المحدودة غير التقليدية التي استطاعت النساء الانغماس بها، والتي "وضعت حجر الأساس لمشاركة النساء المشروعة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلا أنها كانت مقيدة بالمفهوم الذي ساوى بين الاستعمار أو الاحتلال وبين انحطاط وضعية النساء"[9].

ثالثا: النكسة

بحلول عام 1967 الذي شهد حرب حزيران/ يونيو التي أدت إلى الاحتلال الإسرائيلي لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، دخلت الحركة النسوية الفلسطينية منعطفا ثالثة، تميز بديناميكية جديدة ومختلفة نتجت عن خبرة النساء الفلسطينيات في الشتات فقد استطعنّ من خلالها اختراق الكثير من التابوهات الثورية والسياسية[10]. ففي الأردن كانت النساء جزءا من المد الثوري في الفترة من(1970-1971)،

---

[6] :انظر/ي: جلوك 1994؛ هولت 1996

[7] : انظر/ي دنيا الأمل إسماعيل، مصدر سابق

[8] :انظر/ي بتييت 1986

[9] :انظر/ي هولت 1996: ص 31-32

[10] :انظر/ي جلوك 1994

حيث شاركنّ في العمليات العسكرية وكن كوادر متفرغات طيلة الوقت[11] ومع أنّ مطالبات عديدة بمساواة مشاركة النساء في الثورة، إلاّ أنّ اهتماماً حقيقياً لم يعط لقضايا النساء. كما تم إقصاء النساء عن الصراع المسلح خلال المرحلة اللبنانية(1972-1982)، إلاّ أنّ البناء المؤسساتي المكثف والصلابة الداخلية لحركة المقاومة قد أتاحا الفرصة أمام النساء لكي يصبحن عضوات وأحياناً مسؤولات رسميات في مختلف التنظيمات وكذلك موظفات في مكاتب منظمة التحرير[12] .وكيفما وأيا كانت الطريقة التي كان يجب أن ترتفع بها الأصوات النسائية، إلاّ أنّ النظرة السائدة كانت ترى بأن تحرير النساء يجب أن يأتي عبر المشاركة في الصراع من أجل الوطن[13] .

وبحلول عام (1980)، كان هناك أربع تنظيمات نسائية(لجان) تتبع أربع أحزاب سياسية فلسطينية، وهي: لجان عمل المرأة الفلسطينية التي تنتمي إلى الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين (أول إطار نسوي)، واتحاد لجان عمل المرأة الفلسطينية المناصر للحزب الشيوعي السابق أو حزب الشعب الحالي؛ ولجنة المرأة للعمل الاجتماعي التي تدعم فتح؛ واتحاد لجان المرأة الفلسطينية التابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

ونظرا لأنّ الخلفية الأيديولوجية للجان النسوية متنوعة، فقد أنتجت بدورها اختلافا في تجاه من يستهدفهن وقد اقتصر نشاط هذه التنظيمات (اللجان) – فقط – على تقديم الخدمات الاجتماعية، غير أنّ تلك التجمعات النسائية التي خلقتها الحاجة إلى تقديم الخدمة الاجتماعية، لفتت أنظار الأحزاب السياسية التي استخدمتها في حشد النساء للعمل السياسي وهكذا تدريجياً حملت المنظمات النسوية ملامح الأحزاب الني تولدت منها، حتى غلب عليها العمل السياسي، دون الالتفات إلى أهمية إبراز قضيتها المجتمعية، ناهيك عن أنّ تلك الأحزاب لم تعط الحركة النسوية الفلسطينية حقها من الظهور وحمل قضاياها الذاتية مما انعكس سلباً على الحركة النسوية فشتت قدراتها ونقلت فئويتها إلى داخلها.. وهذا أدى في النهاية إلى غياب الأجندة النسوية التي تحمل هموم الحركة النسوية الفلسطينية.

وبمرور الزمن، وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي لكل تنظيم كان حشد النساء للعمل السياسي ضمن إطاره في الحركة الوطنية، إلاّ أن اللجان النسوية كانت تتجه لتطوير ديناميكية خاصة بهن وعرض مساحة حرة، حيث بدأت أغلبية من نساء المدينة الجامعيات في اكتشاف الظلم الواقع على نوعهن الاجتماعي،

---

[11] :انظر/ي صايغ 1993

[12] :انظر/ي صايغ 1993.

[13] :انظر/ي صايغ 1993؛ جلوك 1994

وبحملتهن من أجل الوصول إلى النساء في القرى ومخيمات اللاجئين من خلال برامج مصممة لمواجهة احتياجاتهن[14] وقد أرسين بتلك الحملة القواعد لتطوير البنية التحتية للنشاط وإثارة الوعي الجندري.

ولكن نظراً لعدم استقلالية الأطر النسوية الجماهيرية والتي كانت بمثابة واجهات تعكس توجهات الأطر السياسية التابعة لها، بالإضافة إلى عدم استقلالية الأطر النسوية، لم تستطع الحركة النسوية الجماهيرية أن تجسر الفجوة ين الوطني والاجتماعي. الأمر الذي أدى إلى تهميش القضايا النسوية. وتالياً فقد شكلت الأطر السياسية بطروحاتها حجر عثرة في توحيد الأطر النسوية ، تحديدا فيما يتعلق بهموم النساء وقضاياهن، حيث عمل كل إطار نسوي على تثبيت تفوقه السياسي عن غيره من الأطر أكثر مما عمل على طرح برنامج نسوي موحد ليكون رافدا للتغيير الاجتماعي على مستوى المجتمع برمته[15]

رابعا: الانتفاضة

مع دخول الانتفاضة عادت الحركة النسوية إلى طابعها الخدماتي في ظل غياب الدولة لتسد العجز الذي فرضته الظروف السياسية في تلك المرحلة – نتيجة ازدياد الحاجة إلى الخدمات – وتم إزاحة العمل السياسي ليتوارى قليلاً خلف العمل الاجتماعي، فيما صعدت أعمال الإغاثة وخدمات رعاية الأطفال، وتعليم النساء المهارات التقليدية جنباً إلى جنب مع مقاومة الاحتلال من قبل المنظمات النسوية التابعة للفصائل السياسية، حتى أنه لا يمكن تفرقة نشاطها عن أية جمعية خيرية سوى تبعيتها وتركيزها على فكرة الحشد السياسي للنساء. وقد شكل هذا فيما بعد دعماً للأحزاب ووسيطاً مهماً بين الفصيل والجماهير العريضة فقد عملت النساء على توثيق العلاقة بين التنظيمات والجماهير من خلال النشاطات المجتمعية التي كانت تقوم بها.

وتشير الإحصاءات هنا إلى أن 7% من الشهداء الذين سقطوا خلال الفترة من 87 – 1997، كانوا من النساء، فيما شكلت النساء 9% فقط من الجرحى المبلّغ عنهم خلال الفترة نفسها[16]، وفي عام 1996 زاد عدد الأسيرات الفلسطينيات اللواتي بقين رهن الاعتقال في سجون الاحتلال الإسرائيلي عن أربعين امرأة[17].

غير أنه في تلك الفترة اتسم عمل تلك المنظمات بعدم وجود استراتيجية عمل واحدة تجمع بينها حتى جاء العام 1990 أي بعد ثلاث سنوات من بدء الانتفاضة ليعقد مركز بيسان في القدس مؤتمراً بعنوان

[14] :انظر/ي جلوك 1994؛ هندية 1999

[15] :انظر/ي كتاب وأبو عودة 2003؛ هندية 1999.

[17]: أنظر/ي: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، إحصاءات المرأة والرجل، غزة 98، من ص 162، 163.

(الانتفاضة وبعض القضايا الاجتماعية للمرأة) شاركت فيه نساء من مختلف التوجهات السياسية حاولن فيه تقييم المنجزات التي حققتها النساء خلال المراحل السابقة ووضع تصور لمستقبل الحركة النسوية، وقد مثل هذا المؤتمر فاصلاً – في مسيرة الحركة النسوية الفلسطينية لأنه جاء مترافقاً مع بدء مفاوضات مدريد والتوجه نحو عملية السلام .. التي على إثرها .. عقد اتفاق غزة أريحا ودخلت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى البلاد، وعليه فقد بدأت مرحلة جديدة ليس في حياة النساء فقط بل في حياة الشعب الفلسطيني بأسره.

خامساً: قيام السلطة الوطنية الفلسطينية

صاحب دخول السلطة الوطنية إلى أراضي الوطن تبايناً في مواقف التنظيمات والأحزاب السياسية بين مؤيد أو معارض للاتفاق عكس نفسه في التمسك أو التخلي عن الرؤية (القديمة) لمفاهيم النضال والتحرر الوطني، امتد بشكل موضوعي إلى لحمة الأطر النسوية لتلك التنظيمات والفصائل المختلفة فرأى بعضها أنه قد حان الوقت لتبني التوجهات الاجتماعية وبناء مجتمع مدني قائم مبادئ الديموقراطية والعدالة والمساواة، في حين رأت أخريات أن مرحلة التحرر الوطني لم تنتهِ بعد وأنّ الأهداف الوطنية لم تزل تحتل الأولوية[18]

وقد شهدت هذه المرحلة نكوصاً في عمل الأطر النسوية، بسبب عدم قدرتها على استيعاب التغيرات الاجتماعية التي رافقت الجانب السياسي، واحتمائها بالتاريخ عوضاً عن الإنصات الحقيقي لصوت التغيير الذي عمّ المجتمع الفلسطيني نساءً ورجالاً، معتقدة أنّ أي تغيير جديد يعني تخلياً عن المشروع الوطني. لذلك شهدنا هجرات واسعة من الكوادر النسائية المتميزة في الأطر النسوية إلى منظمات العمل الأهلي المختلفة، والتي حلت تدريجياً محل تلك الأطر التي ظلت أسيرة الماضي، غير قادرة على النهوض بنفسها من خلال رؤية جديدة لا تنتصل من المشروع الوطني ولا تستنكف عن المشاركة في صناعة تحولات مجتمعها ونسائها الجديدة، إذ مع دخول السلطة وما صحب ذلك من تغيرات سياسية ومجتمعية، تزايد الاهتمام بترسيخ أسس مجتمع مدني، يضمن مشاركة كل من المرأة والرجل في عملية البناء، وكانت الآمال معقودة على توسيع قاعدة مشاركة المرأة من خلال توفير أجواء ديمقراطية تتيح لها طرح نفسها من منطلق

[18]: زهيرة كمال، (تجربة العمل النسائي الفلسطيني بين الجماهيري والحكومي) من الحركة النسائية الفلسطينية، رام الله، مواطن،1999، ص29

معيار الكفاءة وأولوية التعبير عن احتياجاتها ومشكلاتها، غير أن هذه الصورة المشرقة، المتخيلة، تراوحت بين الصعود والهبوط، إذ لم يبرز لدى السلطة الوطنية أي توجه رسمي من أجل إدماج النساء في عملية التنمية والبناء، سوى إلحاق عدد غير قليل من قيادات العمل النسوي الأهلي في إطار العمل الحكومي، وهذا ترك أثره على المنظمات الأهلية التي استوعبت جل النساء الفلسطينيات خلال فترة الاحتلال، وقبل دخول السلطة الوطنية الفلسطينية، من ناحيتين:

أ- الخسارة الفادحة التي لحقت بهذه المؤسسات من جراء فقدها لخبرات وكفاءات نسوية (عامل سلبي).

ب- دأبت هذه المؤسسات على خلق وإفراز قيادات بديلة بتوجهات ورؤى مختلفة (عامل إيجابي).

في الوقت الذي سعت فيه المؤسسات النسوية إلى الحصول على استقلال نسبي عن التنظيمات التي نمت في كنفها رافقه وعي نسوي نتيجة الخبرات السابقة خاصة بعد الانقسام الذي شهدته تلك التنظيمات إزاء العملية السلمية وعدم بلورة رؤية عمل واضحة لها تستند على المتغيرات التي جرت، ناهيك عن الهيمنة التي كان يفرضها الحزب على برامج وعمل تلك المؤسسات مما دعاها إلى النضال ضد هذه الهيمنة وتخفيفها إلى الحد الأدنى مع بلورة أهداف وبرامج جديدة بعد قناعة وصلت إليها الناشطات من النساء بأن الأساس التنظيمي القديم الذي قامت عليه المؤسسات النسوية لم يعد صالحاً في ظل المتغيرات الجديدة.

إنّ الصدمة التي وسمت الأطر النسوية الفلسطينية في ذلك الوقت، عبّرت عن حجم الأزمة الحقيقية التي اعترت عمل هذه الأطر وبرامجها المستمدة من خارج رؤيتها النسوية المفترضة، وجعلتها تدور حول نفسها حاملة أسئلتها عما يحدث في صمت، خوفاً من اتهام في وطنيتها، أو جهل بحجم التغيير المفاجئ الذي وجدت نفسها في خضّمه دون امتلاك أدوات كافية للتحصين

وبعد سنوات قاربت العشرين عاماً على دخول السلطة الوطنية، ملآى بالزخم السياسي والاجتماعي والثقافي، كانت كافية للتفكير في إعادة تقييم التجارب الماضية برؤية تبتعد عن الآنية المفرطة أو الإحجام العقيم، استطاع البعض استيعاب حجم التغيرات والتكيف معها، فيما استكفى آخرون بانجازات سابقة وانتظار تحولات تعيد ما كان عدداً من السنوات، لكن سرعان ما اكتشفت الأطر أنّ عجلة التغيير قد تتجاوزها إذا لم تعد ترتيب أمورها بما يتلاءم مع المرحلة الجديدة

ومن أجل تطوير ميثاق للنساء، اصطلح على تسميته فيما بعد بـ "الوثيقة النسوية" تستمد مرجعيتها من مواثيق الأمم المتحدة المختلفة بما فيها اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء (CEDAW)، على أن تنعكس مبادئها في القانون الأساس (الدستور) والتشريع للدولة الفلسطينية المقبلة. وعلى الرغم من تحالف المؤيدات والمعارضات لأوسلو من أجل بلورة اقتراحات أو مشاريع لقانون الأحوال الشخصية, إلا أنّ المجموعتين ظلتا منقسمتين من حيث التكتيك وآليات العمل، فلم تعترف المعارضات بشرعية السلطة الفلسطينية، ولم تكن لديهنّ الرغبة بالدخول في جدال معها، لكنهنّ لم يعارضنّ – أيضاً– أن تقوم المؤيدات بهذا الدور. كذلك فإنّ المؤيدات شأنهن شأن المعارضات، يتطلعنّ للدولة الفلسطينية الممقبلة، لكنهنّ يعتقدنّ أن عليهنّ وضع الآليات في مكانها الصحيح من أجل تمرير الأجندة النسوية[19]

كذلك لا يمكن تجاهل التطور الأبرز للخطاب الإسلامي بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ونشاط الحركة النسوية الإسلامية على مستوى التشريعات ذات العلاقة بالنساء، التي وضعت بدورها حدودا لا يمكن تجاوزها في علاقتها مع السلطة، تمثلت بمنع السلطة من محاربة الثقافة الإسلامية، ودفعها نحو تبني نظام تعليم وطني مستند إلى القيم الإسلامية، ناهيك عن قانون أحوال شخصية يقوم على الشريعة الإسلامية[20]. ورداً على ذلك، نفذ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي مشروع (البرلمان الصوري) ويهدف في جوهره إلى إثارة الوعي لدى جمهور النساء بحقوقهن في التشريعات ذات العلاقة، تحديداً في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأيضا في قانون الأحوال الشخصية.

وجاء الرد عنيفا من قبل الحركات الإسلامية، إذ عملت بدورها على إثارة سخط الجماهير ضد المؤسسات النسوية والتشكيك في نواياها، مستندة بذلك إلى استراتيجيات تمحورت في جوهرها حول نقاط ثلاث: الأولى، محاولة الفصل بين الحركة النسوية المنظمة وبين القاعدة الشعبية النسائية، على اعتبار أن قيادات تلك الحركة ما هنّ إلا قلة يمثلنّ أنفسهنّ. الثانية، خروج بعض التيارات الإسلامية عن مطالبها التي تتعلق باللباس والسلوك السوي للمرأة إلى التركيز على الخطاب الحقوقي للمرأة في قضايا الإرث والتعليم والمشاركة السياسية، ناهيك عن الدفع باتجاه منظمات نسائية لأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية والنسائية في فلسطين، من بينها "جمعية الهدى" في العام 1996، التي تتبنى خطاً متشدداً تجاه الحركة النسوية

[19] :انظر/ي جلوك 1994؛ هولت 1996

[20] :انظر/ي اصلاح جاد، مصدر سابق

الفلسطينية يتوافق مع اتجاه حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وجمعية "الخنساء" التي ترى أن للمرأة قضية، ويتم التمييز ضدها في عدد من المجالات، إلا أنها ترى أن الحل ينبع من الدين نفسه، ولكنها تتبى خطا أقل تشدداً من نظيرتها سابقة الذكر. .

واقع الحركة النسوية الفلسطينية بعد أوسلو:

تشتمل الحركة النسوية الفلسطينية على أشكال متنوعة من التنظيمات تبدأ بعدد من الجمعيات الخيرية التي تقدم خدمات متنوعة للجمهور العام أو للجمهور النسائي إضافة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية– فرع الداخل– الذي من الصعب فصله عن الجمعيات الخيرية المتواجدة في المناطق المختلفة، كذلك الأطر النسوية الجماهيرية التابعة للأحزاب السياسية، وكذلك المراكز النسوية المتخصصة، التي بدأت في الظهور إبان الانتفاضة الأولى عام 1987، وبعكس هذا التنوع في الأشكال التنظيمية تنوعاً آخر على مستوى الأهداف والبرامج والرؤية، إضافة لدرجة الوعي والمعرفة باحتياجات المرأة في مواقع تواجدها المختلفة[21].

في مرحلة ما بعد أوسلو واجهت الحركة النسوية بشكل عام ومن ضمنها المنظمات النسوية وضعاً مربكاً، إذ كان عليها أن تعمل ضمن أولويات عمل جديدة اختلفت عما نشأت عليه سابقاً، خاصة في ظل مرحلة التحول نحو الدولة، أي إقرار تشريعات وسياسات لا تتبنى في أول ما تتبنى الأفكار السابقة نحو قضايا التحرر الوطني، ومن ثم وجدت نفسها مضطرة أن تجد لها هويتها الخاصة، وصوتها الخاص، ضمن هذه الظروف والمتغيرات التي ثبت فيما بعد وربما من المراحل الأولى تهميشها للدور التاريخي الذي لعبته هذه المنظمات، ليس هذا فحسب، بل أيضاً لم تبلور المنظمات النسوية – على تعددها واختلافها وأحياناً تناقضها – رؤية واضحة ذات بعد استراتيجي لعملها المستقبلي ضمن الشروط الجديدة التي فرضتها الاتفاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، افتقارها لهذه الرؤية الواحدة جعلها تتعامل بردة فعل معاكس تماماً لمرحلة ما قبل أوسلو، فانكفأت على نفسها وتبنت سياسات عمل معزولة عن الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تعيشه فلسطين، فقامت بطرح قضايا النوع الاجتماعي (الجندر)، بعيداً عن السياق الاجتماعي والسياسي الذي تعمل فيه هذه المنظمات، الأمر الذي أفقدها الكثير من شعبيتها وجماهيريتها التي أحرزتها سابقاً، خاصة في فترة الانتفاضة، واكتفت بطرح قضايا اعتبرتها القواعد النسوية، فوقية لا تهم الكثير من النساء اللائي لم يعد لهنّ صلة ذات أهمية بعمل هذه المنظمات، وتدريجياً اكتفت المؤسسات

[21]: انظر/ي : إصلاح جاد، مصدر سابق، ص 51.

النسوية بتحقيق مطالب وتوجهات الجهات التمويلية في تنفيذ برامج ونشاطات بعيدة عن السياسة، أي أنها عزلت بين المؤسسات النسوية وقاعدتها الجماهيرية من خلال سلخها عن تبني قضايا التحرر الوطني، التي لم تزل متجذرة في واقعنا الفلسطيني. ورغم من النشاط الفوقي/ النخبوي الذي ظلت تمارسه المؤسسات النسوية، إلا أنها ظلت حتى نهاية السنوات الخمس الأولى مستبعدة من مراكز صنع القرار في معظم قضايا المجتمع في الصحة، والتعليم، والسياسة السكانية والتنموية ومشاركتها في الرؤية السياسية في الوقت الذي خسرت فيه أيضاً القاعدة الشعبية، التي كان من الممكن أن تشكل لها دافعاً قوياً لفرض وجودها على أصحاب القرار، وعدم تهميش النظام السياسي لوجودها كقوة حقيقية وضاغطة في المجتمع، على الرغم من أنّ حوالي 23% من الموظفين الإداريين في الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة هم من النساء[22]، فيما تشير دراسة مولها برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن المنظمات النسائية أنه في عام 1993 كان يوجد حوالي 174 منظمة في الأراضي المحتلة، منها 34 منظمة فقط في قطاع غزة، وهنا لا يمكن إغفال الدور واسع النطاق الذي لعبته هذه المؤسسات في خدمة قضايا النساء، وتقديم العون لهن خاصة في غياب العائل[23]، لكننا أيضاً لا يمكن أن نغفل كونه دور اجتماعي بحت، انحصر في نطاق الإعانة المؤقتة، التي فرضتها ظروف تلك الفترة.

ولكن على الرغم من كل المواقف السلبية تجاه اتفاق أوسلو بسبب آثاره السلبية على المشروع الوطني الفلسطيني، إلاّ أنّ تشكل وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية لأول مرة على جزء من الأرض الفلسطينية، أحدث تحولاً إيجابياً ولو بشكلٍ نسبي في التعاطي الرسمي مع المرأة، في كثير من الحالات، خاصة مع بعض المعالجات القانونية كمنح النساء للمرة الأولى حق منح جنسيتهن إلى أولادهن، وتبني القانون الأساسي الفلسطيني – وهو بمثابة الدستور المؤقت لدولة فلسطين– للاتفاقيات الدولية كمصادر للتشريع مثل اتفاقية سيداو، إلاّ أنَّهن عانينَّ الكثير من المشكلات واضطررن إلى مواجهة الكثير من التحدّيات التي تؤكد حدوث تراجعٍ حادٍ في النضال النسوي الحقوقي والوطني، ودخول النسوية الفلسطينية الوطنية مرحلة الأُفول.

ويمكن التأكيد هنا على أنَّ التحولات السياسية والاجتماعية التي طرأت على نضال المرأة الفلسطينية بعد أوسلو، أوقعها في معضلة حقيقية، إذ كان المطلوب منها التخلي عن البعد الوطني من نضالها المتمثل في

---

[22] : أنظر/ي: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات، مصدر سبق ذكره، ص 173.

[23]: انظر/ي: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، (تحديات وخيارات المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة)، ص 109.

مقاومة المحتل الإسرائيلي والتحرك ضمن إطار دولة فلسطينية ذات سيادة لنيل حقوقها في ظل المواطنة، لكنَّ الواقع كان غير ذلك تماماً، فالدولة الفلسطينية لم تقم في الضفة الغربية وقطاع غزة بالمفهومين القانوني و السياسي "الأمر الذي أدى إلى حصر النضال النسوي ضمن مفهومٍ للحقوق ضيق التحديد في حين تتهاوى الدولة والمجتمع تحت وطأة الاحتلال"[24].

تالياً أصبح تعاظم الدور الرسمي في صياغة المشهد النسوي الفلسطيني من أهم العوامل، التي أدت إلى تراجع فاعلية الأطر النسوية مع بداية النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، ظهر ذلك جليًا في تشكيل لجنة التنسيق الوزارية لرفع مكانة المرأة التي تم "ترشيح غالبية أعضائها من قبل الرئيس مباشرةً" وفي احتواء ظاهرة الفيموقراط الفلسطينيات اللواتي "لَسْنَ بالضرورة نسويات.. وتم ترشيحهن من خلال علاقات استتباع لا نظرًا لمؤهلاتهن كنسويات"[25].

لقد تراجع في ظل السلطة الفلسطينية دور "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وكذلك التنظيمات والأطر الجماهيرية بشكل عام، وما كان منها تابعًا لفتح بشكل خاص"، كما ساهم الموقف الرسمي من المعارضة في تحجيم الهامش المتاح للناشطات الفلسطينيات، وحرمهنَّ من توسيع قاعدة تحالفاتهن مع مجموعات اجتماعية لها وزنها في الشارع الفلسطيني، خوفًا من ردة فعل السلطة.

ومن الشواهد على تراجع الحركة النسوية وخسارتها للكثير من إنجازاتها السابقة التي حققتها عبر عشرات السنوات من النضال الحقوقي والوطني، الصياغات القانونية الغامضة التي تبنتهّا السلطة الفلسطينية طمعًا في استرضاء مختلف التوجهات الفكرية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، كما أنَّ التغييرات التي طرأت على بعض القوانين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية لم تترجم إلى سياسات في الحالات التي كانت تستدعي التزامًا ماليًا من قبل السلطة الفلسطينية.

حول ماهية الخطاب النسوي الفلسطيني:

من خلال النظريات النسوية السائدة، ومن خلال بعض المقابلات التي أجريت مع بعض الناشطات الفلسطينيات، تبينّ أن للخطاب النسوي بنية فكرية مركبة من ثلاث مكونات/محاور هي:

1- وصف لواقع مجتمعي، خاصة وصف الواقع الذي تعيشه المرأة بما فيه من إشكاليات؛

2- تفسير لهذا الواقع، أي تحديد الأسباب التي تشكّل هذا الواقع والاضطهاد الذي تعيش فيه المرأة؛

---

[24] انظر/ي إصلاح جاد، نساء على تقاطع طرق، مؤسسة مواطن، رام الله، فلسطين ، 2007، ص45

[25]: انظر/ي المصدر السابق

3- وجود آليات واستراتيجيات محددة للتخلص من هذا الواقع وذاك الاضطهاد. بمعنى طرح للحلول المناسبة والمتناسقة مع البعدين السابقين.

ومن الواضح أنّ هذا التعريف للخطاب يعكس "الأيدولوجيا" المتبناه من قبل النسويات الفلسطينيات في الساحة السياسية الفلسطينية (علماً بان معظم القيادات النسوية لها جذور تنظيمية،/ سياسية و بعضها الآن مرتبط بالحركات السياسية الوطنية[26].

ر وأيضاً من المعروف أنّ مصطلح "الخطاب" جديد على العلوم الاجتماعية، وليس له تعريف محدد وواضح ولكن حسب التوجه الماركسي، فإنّ الخطاب عبارة عن الأيدولوجيا أو البنية الفوقية المتأثرة بالبنية التحتية (الاقتصاد) وبالتالي فهو يعكس قوة ومصالح أصحاب رأس المال، ولكنّ فوكو – وهو من أوائل علماء الاجتماع الذي استعار مصطلح الخطاب من الأدب واللغة– أكد على أنّ الخطاب لا يجوز اختصاره بالأيدلوجيا ولا يجوز أن يمتلك من أحد[27] . لذلك في هذه الورقة البحثية، نحن –في الحقيقة– نحاول أن نتعرف على الأيدولوجيا/ات النسوية المختلفة المتبناة من قبل النسويات الفلسطينيات في الساحة السياسية الفلسطينية.

إن الحديث عن ماهية الخطاب النسوي الفلسطيني ، يتطلب تفكيكه والخوض في تفاصيله الظاهرة والمسكوت عنها، بهدف التعرف على محتواه بشكلٍ علمي، الأمر الذي يستدعي القيام بمقاربة هذا الخطاب/ات مع النظريات النسوية العالمية على اختلافها، والتي تعتبر في جوهرها بمثابة خطابات نسوية، برزت في سياقات تاريخية بعينها. وتكمن أهمية هذه المقاربة في قدرتها على إبراز الاختلافات الموجودة في الخطاب/الخطابات النسوي/ية الفلسطيني/ية، إن وجدت، وأيضاً في تحديد أصولها ومدى ارتباطها من عدمه بالخطاب النسوي العالمي والذي تعود جذوره إلى الفكر الغربي بتوجهاته المختلفة، مثل الخطاب النسوي الليبرالي، والماركسي، والراديكالي، والاشتراكي، وما بعد الحداثة، وما بعد الكولونيالي.

صعود النسوية الإسلامية الفلسطينية:

[26] : رند ناصر ، دنيا الأمل إسماعيل، الخطاب النسوي الفلسطيني، رام الله،

[27] : فوكو 1975 ويكيبيديا

مع انطلاق الانتفاضة الأولى برز دور إسلاميات فلسطين، مترافقاً مع جملة من التطورات التي واكبت دخول هؤلاء النساء الإسلاميات معترك العمل العام، وانتقالهن من مرحلة الإهمال و اللامبالاة، –على حد تعبير إصلاح جاد– إلى مرحلة التعبئة والانخراط التام في مختلف النشاطات العامة.

ويرتبط تعاظم دور الإسلاميات الفلسطينيات ببروز حركة حماس كإحدى المكونات الرئيسة للمشهد السياسي والاجتماعي الفلسطيني، مسلّحة بقائمة طويلة من المجلات والصحف والمكاتب الإعلامية الوطنية، التي أُعطيت التراخيص اللازمة من قبل الاحتلال الإسرائيلي ولم تكن معنيَّة بالحديث عن سماح الاحتلال بإنشاء الجامعات والكليات ذات التوجهات الوطنية، ولا عن الميزانيات الضخمة التي ضختها منظمة التحرير إلى الأراضي الفلسطينية بهدف إنجاح العمل المؤسساتي فيها. في المقابل ضخَّمت انتباه الإخوان المتأخر لأهمية العمل المؤسساتي، وجعلت من إنشاء ثلاثة مؤسسات إخوانية فقط – على أهميتها– في أواخر السبعينيات نقلة نوعية سمحت للإخوان بمضاعفة سيطرتهم على الحيز العام في الضفة والقطاع.

ويرجع ازدياد اهتمام الإسلاميين بالمرأة إلى عدة عوامل، يأتي على رأسها انتقالهم إلى مربع المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي ووحدة التنافس مع نظرائهم من العلمانيين، وحاجتهم إلى أدوار نسائية في المجال العام، والدور الذي لعبته الإسلاميات داخل الحركة الإسلامية، وتراجع دور النسوية العلمانية داخل المجتمع الفلسطيني.

وتعتبر التجربة النسائية في القطاع، أكثر غنًى وفاعلية من مثيلتها في الضفة الغربية، وقد لعب كلٍ من المجمع الإسلامي ومركز تأهيل المرأة المسلمة دوراً مهماً في بث التوعية في صفوف النساء عبر نشر الثقافة الإسلامية والحث على الالتزام بالزي الإسلامي.

فيما تعود بداية اهتمام الإسلاميين بالمرأة في الجامعات إلى انتباههم إلى أهمية الصوت النسائي في إطار المنافسة الشديدة مع التيار العلماني. فبرز تلازم انخراط المرأة المسلمة في العمل الطلابي مع بداية انطلاق الكتل الإسلامية، التي تبنت منذ بواكير نشاطها سياسات منحت المرأة هامشًا مهمًا للانخراط في العمل الطلابي. فقد كان تمثيل المرأة في قائمة الكتل الإسلامية في أكثر من دورة انتخابية أمراً واضحاً منذ النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي.

وقد فتح حزب الخلاص الإسلامي، خاصة دائرة العمل النسائي فيه، المجال لتمكين المرأة وتعزيز انخراطها في الحيز العام، عبر دمجها في أجهزته السياسية بشكلٍ كاملٍ مع مشاركة واسعة في صنع القرارات ورسم

السياسات وتنفيذ النشاطات. وقد قاد الحزب عملية تغيير حقيقية أفضت إلى تبني خطاب نسائي إسلامي معاصر بلغة حقوقية ووعي بمقتضيات التنمية في فلسطين ومعوقاتها.

ويعود ميلاد "الحركة النسائية الإسلامية في فلسطين"، حين أعلن عن قيامها في المؤتمر النسائي الخامس للمرأة المسلمة المنعقد في العام 2002م، حيث اعتبرت إطارًا جامعًا تتحد داخله ثماني مؤسسات نسائية هي: "اتحاد النساء المسلمات، دائرة العمل النسائي في حزب الخلاص، دائرة العمل النسائي في المجمع الإسلامي، الكتلة الإسلامية (الطالبات)، مجلس طالبات الجامعة الإسلامية، جمعية الأمهات الفلسطينيات، جمعية العناية العائلية، الوحدة النسائية في المؤسسة العربية للدراسات والبحوث، جمعية أمهات الشهداء"[28].

الخطاب النسوي الاسلامي، حركة حماس نموذجاً:

شهد خطاب حركة حماس النسوي تطورًا ملحوظًا، على مدار سنوات تشكلها ونموها، فقد انتقل من مربع المحافظة والتقليدية إلى تبني رؤية أكثر مرونة وتقبلاً لمفاهيم العصر. وهذا ما يدفع الكاتبة إلى القول بأنَّ الحركة لا تملك موقفًا أيديولجيًا ثابتًا تجاه المرأة. وأنَّها غالبًا ما تتأثر بعوامل ليس لها علاقة بالنص الديني، كنضوج تجربتها، وارتفاع شعبيتها، وحدة التنافس مع التيارات العلمانية، والصراع مع الاحتلال.

أمّا بخصوص الخطاب الحمساوي المتعلق بمفهوم النوع الاجتماعي "الجندر" فقد تغير مع مرور الوقت، وقد ظهر هذا التغير التدريجي جليًا في مقررات المؤتمرات النسائية الإسلامية التي عقدتها الحركة منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي.

وقدمت الحركة في عام 1997م رؤية متكاملة للنوع الاجتماعي نشرتها دائرة العمل النسائي في حزب الخلاص، وكانت عبارة عن ملخصٍ ليومٍ دراسيٍّ بعنوان "المرأة الفلسطينية.. إلى أين؟". وقد عبَّر الملخَّص عن بعض مواقف الحركة مثل محاولة نزع الشرعية عن المجموعات النسوية العلمانية بربطها بالغرب، ورفض المواثيق الدولية الخاصة بحقوق المرأة مع الدعوة لدراستها، وتقديم رؤية أكثر جرأة وتقدمًا تتعلق بالنظرة إلى الاختلاط، وتعدد الزوجات، وممارسة حق الطلاق ضمن أحكام الشريعة، ورفض السلطوية الذكورية داخل العائلة، وتعميم فقه الشورى في السلوك الاجتماعي.

أمَّا المؤتمرات التي عقدت بين العامين 1999-2000م فقد بدت أكثر ثقة وأقل دفاعية، وحملت موقفاً أكثر عقلانية من الاتفاقيات الدولية". كما أنَّها انتقلت من مربع نزع الشرعية عن النسويات العلمانيات

[28] : انظر/ي إصلاح جاد مصدر سابق

إلى مربع "المناوشة والاشتباك". وأصبحت تسير "على نهج مساواة النوع الاجتماعي/الجندر وليس فقط التكامل بين الرجل والمرأة، وإلى تمثل قيم تُعلي من المساواة الاجتماعية".

واليوم يشكل الخطاب النسائي الإسلامي تحديًا كبيرًا أمام الخطاب النسوي الليبرالي، القائم على مبدأ الحقوق الفردية، والذي بات منكشفًا بعد أن تمكن الإسلاميون "عبر غرس الإسلام في جوهر تكوين الوطنية الفلسطينية المعدلة من أن ينزعوا الشرعية عن خطاب النسويات بإظهارهن كمغتربات وغير وطنيات". كما أنَّه يشكل تحديًا "للعلمانية الفلسطينية المتناقضة" التي تبناها التيار الرسمي في منظمة التحرير. وأخيرًا يشكل تحديًا للمنظمات النسوية غير الحكومية المفتقرة للقاعدة المنظمة.

ما يعني وجود حاجة ضرورية – خاصة في ظل الظروف السياسية الحالية التي فرضها الانقسام الداخلي الفلسطيني وتحولات الربيع العربي– لإجراء حوار مفتوح و جدّي بين كلٍ من الناشطات العلمانيات والإسلاميات، حفاظاً على مصلحة المرأة الفلسطينية، قائم على قبول الآخر، و إلغاء حالة الإقصاء للآخر التي سادت في السابق، سواء من قبل الحركة النسوية والمنظمات النسوية غير الحكومية أو من قبل الحركة الإسلامية.

ماهية الخطاب النسوي الفلسطيني الذي نريد:

هو الخطاب الذي ينطلق من منصة العدالة والمساواة للجميع على أساس المواطنة؛ والذي يجب أن يأخذ مداه اللازم لإنضاجه؛ وتحديد أساسه ومرجعيته الفكرية المستندة إلى المرجعيات الفلسطينية الوطنية للمجتمع الديمقراطي المتعدد؛ وإلى مواثيق حقوق الإنسان، مع الأخذ بالاعتبار بأن إطلاق مسمى الخطاب النسوي عليه؛ لا يعني بأنه خطاب خاص بالمرأة وحدها؛ ولا يعني بأن المرأة تأخذ شيئاً من حصة الرجل؛ بل إنه الخطاب الذي يطرح قيم المشاركة والعدالة والمساواة للمجتمع الفلسطيني بنسائه ورجاله؛ وهو الخطاب الذي يطور معيار تقدم المجتمع بمدى تقدم المرأة فيه، مع تطوير خطاب نسوي محلي يُبنى على أساس خصوصية تجربة النساء الفلسطينيات، وفي الوقت نفسه يتحاور مع الخطاب النسوي الفلسطيني والعربي وضرورة ربط هذا الخطاب بالواقع من خلال تفكيك المركبات الأساسية وتفكيك عوامل القوى التي تبني الخطاب، وذلك بهدف صياغة القضية وفهم ما يتم إنتاجه من علاقات قوى.

ويجب الانتباه هنا إلى أنّ الخطاب النسوي الحقوقي، الفلسطيني يغالي في اختزال السياقات المكونة لحياة النساء، ويلقي بالمسؤولية عن العنف وعدم المساواة على المباني الأبوية، متجاهلا الميراث الكولونيالي والإفقار كمسببات أساسية لدونية وضعية المرأة في المجتمع الفلسطيني، كما يجب الانتباه أيضاً إلى أنّ

التحليل الذي يتجاوز التحليل الأبوي يبدو أكثر ملاءمة لفهم حياة النساء وسياقاتها المختلفة. وفي هذا السياق فإنّ خطاب النسويات المسلمات الجديد، لا يتوافق وتجربة النساء العاديات والبسيطات في غالبيتهنّ، الأمر الذي يعني أنّ هناك ضرورة لمراجعة إفراطنا في استعمال لغة حقوق الإنسان وحقوق المرأة، وإعادة النظر في فوائد الخطاب الحقوقي ومردوده، وذلك لأنّ الطريقة التي نؤطر فيها القضايا التي تتعلق بحقوق النساء تحدد بالضرورة طريقة تدخلنا لحلها، وهذا يعني أيضاً أنه علينا –ربما– التفكير في قضايا النساء وتحليلها من خلال التعمق في الظروف الحالية والتاريخية للمرأة، مع أهمية عدم إلغائه نهائيا، وضرورة الترابط معه بشكل أو بآخر.

المراجع:

1. دنيا الأمل إسماعيل، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون، مجلة رؤية، العدد الرابع ، غزة، 2003.
2. ليما شفيق، (حول نضال المرأة في المناطق المحتلة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي)، مجلة المرأة العربية / العدد (2) سنة 1985.
3. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، إحصاءات المرأة والرجل، غزة 98.
4. زهيرة كمال، (تجربة العمل النسائي الفلسطيني بين الجماهيري والحكومي) من الحركة النسائية الفلسطينية، رام الله، مواطن،1999.

1. جاد، إصلاح. 2000. "المرأة والسياسة". "**المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن –7**" . معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت.
2. آيلين، كتاب. 1999. "**القومية والنسوية: التجربة الفلسطينية. الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول الديموقراطي، واستراتيجيات مستقبلية**" ، وقائع المؤتمر النسوي الخامس لمؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بالتعاون مع معهد دراسات المرآة، جامعة بيرزيت 17–18 كانون الأول 1999. رام الله .
3. إصلاح جاد، نساء على تقاطع طرق، مؤسسة مواطن، رام الله، فلسطين ، 2007،
4. كتاب، آيلين و أبو عواد، نداء. 2004. "**الحركة النسوية الفلسطينية: إشكاليات وقضايا جدلية**"، دورية دراسات المرأة، العدد الثاني. معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت.
5. هولت، ماريا. 1996. "**النساء في فلسطين المعاصرة: بين الصراعات القديمة والحقائق الجديدة**"، القدس: مطبوعات مؤسسة باسيا (الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية).

6. هندية، سهى. 1999. "المرأة في المنظمات الأهلية". في "**المرأة في المنظمات الأهلية العربية**". دار المستقبل العربي، القاهرة.
7. رندا ناصر ، دنيا الأمل إسماعيل، الخطاب النسوي الفلسطيني، رام الله، جمعية المرأة العاملة
8. فوكو 1975 ويكيبيديا

1– Holt, Maria. 1996. "Palestinian women and the Intifada: An exploration of images and realities". In Women and politics in the Third World. Edited by Haleh Afshar. London.

2– Jad, Islah. 1989. "From Salons to the Popular committees; Palestinian Women, 1919 – 1989," PP. 125 – 141. *"In Palestine Intifada at the Crossroads"*, edited by Jamal Nasser and Roger Hickocks. New York: Praeger.

3– Kuttab, Eileen. 1989. "Community Development under Occupation: An Alternative Strategic". "Journal of Refugee Studies, Vol. 2 No. 1 (1989): 131.

4– Tohidi, Nayra. 1994. "Modernity, Islamaization, and Women in Iran." in "*Gender and national Identity*" edited by, Valentinne M. Moghadam, London: Zed Books Ltd.